

19/02/2026



النصب في مشروع للسكن الاقتصادي

شركة استخلصت من زبائنها والدولة أزيد من 50 مليارا بتأسيس شركات فرعية بطرق احتيالية

تورطت شركات في عمليات تحايل طالت برامج ومشاريع السكن الاقتصادي والاجتماعي، عبر تأسيس شركات فرعية تابعة لها، واستعمالها وسيطا عقاريا لبيع منتوجاتها العقارية المدعمة، بأثمنة تفوق الأثمنة المسقفة من قبل الدولة. وتقوم الشركات الفرعية ببيع العقارات المدعمة للمواطنين بأسعار تتجاوز تلك التي حددتها الدولة، مع فرض رسوم إضافية كبيرة عليهم، من قبل رسوم فتح ملفات بيع، التي تتراوح لوحدها ما بين 4000 درهم و 10 آلاف لكل مشتر، ما مكنها من تحقيق عائدات وأرباح تجاوزت 50 مليارا. فضحت هذا التلاعب شكايات رفعت إلى النيابة العامة، وجهات رقابية وجبائية، وجهات نافذة في الدولة، كشفت فيها بالمعطيات والوثائق، أن شركات غير معنية بالمشروع، تتولى مهمة تفويت الشقق للمواطنين، بطرق مشبوهة بداية، بفرض مبلغ مبالغ مالية غير قانونية محددة بين 4000 درهم و 10 آلاف على كل راغب في اقتناء شقة بحجة إعداد ملفات بيع إدارية خاص به، وبعدها عرض أسعار مبالغ فيها، تحت مبرر أن المشروع السكني بيع بالكامل، وأن المعنيين سيستفيدون من شقق أخرى، لكن بزيادة في السعر، تتجاوز 80 ألف درهم، حسب الموقع والطابق ومساحة الشقة وأوضحت الشكايات أن المتورطين يهدفون من هذه التلاعبات، تحقيق أرباح قياسية بالتحايل على الدولة والمواطنين، إذ بعد توقيع بنود الاتفاق معها لإنشاء مشروع للسكن الاقتصادي، والاستفادة من امتيازات وإعفاءات ضريبية لإنجاح التجربة، يقومون بإنشاء شركات تابعة لهم متخصصة في بيع العقارات نفسها.

ويتم إنجاز عقود تفويت مشبوهة لعدد كبير من الشقق لها، وعندما يتقدم المواطنون للاقتناء يفاجؤون بعبارة أنها بيعت بأكملها، مع تنبيههم إلى إمكانية الاستفادة من بعضها من شركة أخرى استفادت من المشروع. ورغم أن القانون يمنع بشكل قاطع بيع شقق السكن الاقتصادي إلى شركات وحصره على المواطنين، سيما ذوي الدخل المحدود، نجح المتورطون في التلاعب بهذه المعطيات، بمبرر أن الشركات التي أسسوها ستساعدهم على تسويق الشقق بعد أن تولت الشركة الأم عمليات البناء، لكن في الواقع أن الشركات الجديدة، ما هي إلا واجهة لعمليات سطو ممنهجة على أموال الدولة والتلاعب في مشروع اجتماعي بالأساس.

مصطفى لطفي